

تجذير السيادة: نضالات من أجل العدالة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحرير:
خوليا شقير بيثوسو

الغذاء كقضية سياسية: مبادرة الإصلاح العربي تصدر ملفاً جديداً عن السيادة الغذائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عشر دراسات من تونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا، مع توصيات عملية للحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني.

16 تشرين الأول/أكتوبر 2026. بمناسبة اليوم العالمي للأغذية، تصدر مبادرة الإصلاح العربي ملف «تجذير السيادة: نضالات من أجل العدالة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، بتحرير خوليا شقير بيثوسو وإنتاج برنامج السياسات البيئية في المبادرة. وانطلاقاً من أبحاث في ست دول وعمل ميداني مع المزارعين والنقابات والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني، يحدد التقرير العوائق التي تحول دون تحويل النظم الغذائية، ويضع أولويات للبحث والعمل الجماعي والسياسات التي تعزز حقوق منتجي الغذاء وسبل عيشهم. ويرى التقرير أن الجوع والتبعية الغذائية في المنطقة ليسا مجرد مشكلة إمداد، بل مسألة سلطة: من يتحكم بالأرض والمياه والبذور والواردات، ومن يرسم السياسة الزراعية، ومن يتحمل كلفتها.

لماذا تدرس المبادرة العربية للإصلاح قضية الغذاء

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو المنطقة الأكثر اعتماداً على استيراد الغذاء في العالم. فيحسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، كان الجوع في الدول العربية عام 2022 أعلى بنسبة 76% مما كان عليه عام 2000، ويعاني 59.8 مليون شخص (نحو 13%) من نقص التغذية، وتقع في المنطقة أربع من أكبر خمس عشرة دولة مستوردة للقمح في العالم: مصر والمغرب وتونس والجزائر. ويؤكد مدخل الملف أن الجوع والمجاعة «ليسا ناجمين عن نقص في الإمدادات بل عن قرارات سياسية ومناورات جيوسياسية»، ويتجلى ذلك بأقصى صورته حين يتحول الغذاء إلى سلاح حرب: ففي تموز/يوليو 2025 أعلنت الأمم المتحدة أن 98.5% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة لم تعد صالحة للزراعة، واستُخدم التجويع أداة للسيطرة في فلسطين والسودان وسوريا واليمن. كما يتسبب النظام الغذائي في ما يُقدَّر بـ26 إلى 34% من انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً.

في عام 2023 أطلقت المبادرة برنامجاً بحثياً لاستكشاف ما يمكن أن تعنيه السيادة الغذائية في ظل الظروف السياسية للمنطقة. فبينما تركّز مقاربات الأمن الغذائي عادةً على مدى توافر الغذاء، تسأل السيادة الغذائية: من يقرر؟ ومن يملك؟ ومن يستفيد؟ ويختبر عمل المبادرة هذا المفهوم في مواجهة وقائع لم تستوعبها النقاشات العالمية دائماً: الاحتلال والحرب والديون ونفوذ الجهات المانحة وتغير المناخ.

ماذا يتضمن الملف

- **توليف إقليمي** (خوليا شقير بيثوس): لماذا اكتسبت السيادة الغذائية زخماً، وماذا تعني، وكيف يمكن تكيف مفهوم وُلد في أمريكا اللاتينية مع «حاضر غير سيادي» صنعتته الحرب والاحتلال وتوسع قطاع الأعمال الزراعية الخليجي.
- **تونس** (إيمان اللواتي): كيف أضرّ التحول من الاكتفاء الذاتي إلى أمن غذائي تحكمه السوق بصغار المزارعين وعمق الفقر الريفي، والحجة لصالح الزراعة الإيكولوجية.
- **الأردن** (مريم الجعجع، ليسا شاهين، غابرييلا نوبيرت، آية بسيسو): الأرض والمياه والتمويل والعمل في بلد يستورد أكثر من 95% من احتياجاته من القمح والشعير.
- **فلسطين** (عبد العزيز الصالحي، شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية «بنغون»): 30 مقابلة في الضفة الغربية وغزة حول المجتمع المدني والتجوع كأداة حرب والبرامج التي تقودها الجهات المانحة.
- **لبنان** (زياد ياغي): ملكية الأرض والعمل الزراعي والتعاونيات والتنظيم السياسي للمزارعين.
- **في دائرة الضوء**: السياسات الزراعية التي تحركها الجهات المانحة في لبنان (كنج حمادة)؛ المزارعون العراقيون والتكيف المناخي التكنوقراطي (طيف الخضير)؛ بذور سوريا وسياسة الرعاية، مقابلة بمنظور نسوي مادي مع أنصار جاسم أجرتها رولا أسد؛ المقاومة الصامتة للبذور في الريف التونسي (ياسر السويلمي)؛ والجغرافيا السياسية للسيادة على البذور في المنطقة (خوليا شقير بيثوس).

ما نأمل أن يحققه الملف، ومن نأمل أن يقرأه

تأمل المبادرة أن ينقل الملف قضية الغذاء من كونها مشكلة تقنية أو إنسانية إلى مسألة سياسية تتعلق بالحقوق والسلطة والمساءلة؛ وأن يمنح صنّاع القرار والجهات المانحة قاعدة أدلة مستمدة من تجربة المزارعين؛ وأن يتيح للباحثين والصحفيين والمدافعين مادة قابلة للمقارنة بين البلدان؛ وأن يزود النقابات والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني بحجج تدعم عملها المناصر. ويتوجه الملف إلى قراء من بينهم وزارات الزراعة والاقتصاد، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، والاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة؛ والصحفيين ومراكز الأبحاث والجامعات؛ ومنظمات المزارعين؛ وكل من يسعى إلى فهم سبب تحوّل الغذاء إلى إحدى أبرز القضايا السياسية في المنطقة.

توصيات سياسية من خبراء الملف

- **إعادة توجيه الدعم والاستثمار العام نحو صغار المزارعين والزراعة الإيكولوجية.** تحويل الدعم نحو الزراعة الإيكولوجية في تونس، ووقف الدعم الموجه للتصدير الذي تستحوذ عليه النخب في لبنان، وإعادة تخصيص الدعم لصغار المزارعين في فلسطين، واستعادة دعم المدخلات وضوابط الأسعار في الأردن.
- **تأمين الأرض والمياه لمن يزرعون.** لبنان: سجل وطني للأراضي وبنك للأراضي، وإصلاح قوانين الإرث، وتسهيل وصول الشباب والنساء وصغار المزارعين إلى الأرض. الأردن: الاعتراف الرسمي بحقوق الحيازة ونشر بيانات توزيع المياه.
- **حماية حق المزارعين في حفظ البذور وتبادلها وتربيتها.** تعديل المادة 11 من القانون العراقي رقم 15 لسنة 2013؛ والاعتراف القانوني بنظم البذور المجتمعية وبناء شبكة وطنية لبنوك البذور في لبنان؛ وإنشاء بنوك بذور تملكها المجتمعات المحلية في الأردن؛ وحماية البذور التراثية في سوريا من أي استحواذ قانوني مستقبلي.
- **الاعتراف بمنظمات المزارعين وتمويلها.** تشريع جديد للتعاونيات في لبنان، وحرية تكوين الجمعيات لجميع فئات المنتجين في الأردن، وصندوق وطني للتعاونيات في فلسطين، وتمثيل مباشر لصغار المزارعين داخل النقابات التونسية.
- **حماية المزارعين والعاملين من الصدمات.** تأمين زراعي عام وصناديق للمخاطر، وأسعار عادلة للمنتجين، وإنفاذ حقوق العمال الزراعيين في الأردن، وخطط طوارئ للزراعة في زمن الحرب في فلسطين.
- **الجهات المانحة: من المشاريع قصيرة الأمد إلى الاستثمار العام طويل الأمد.** مواءمة المساعدات مع الأولويات الوطنية والمحلية، وتقديم تمويل مرن خالٍ من الشروط السياسية، وفحص المشاريع الخارجية بمشاركة المجتمعات المحلية، والشراء من المنتجين المحليين.
- **المجتمع المدني: بناء القوة لا المشاريع التجريبية.** وضع صغار المزارعين في المركز، وبناء تحالفات يقودها المزارعون وشبكات إقليمية، وربط السيادة الغذائية بالعدالة المائية وبسياسات العسكرة. وكما تقول دراسة لبنان: «انعدام الأمن الغذائي ليس أزمة تقنية بل هو في جوهره أزمة سياسية».

ملاحظات للمحررين

- الملف متاح على: <https://www.arab-reform.net/publication/cultivating-sovereignty/>
- ستُعقد ندوة الإطلاق في 19/10/2026؛ للتسجيل: <https://tinyurl.com/rjj7mp8s>
- خوليا شقير بيثوسو والمؤلفون المساهمون متاحون لإجراء مقابلات.

نبذة عن مبادرة الإصلاح العربي

مركز أبحاث سياسات مستقل يعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبلورة أجندة نابعة من المنطقة للتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، قائمة على التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

جهة الاتصال الإعلامي:

سيرين الدردري، مديرة التواصل
s.dardari@arab-reform.net